هيئة الأمم المتحدة للمرأة
كوفيد-19 الاستجابة

معالجة التداعيات الاقتصادية لكوفيد-19: مسارات وخيارات السياسات لتحقيق انتعاش يستجيب لمنظور النوع الاجتماعي

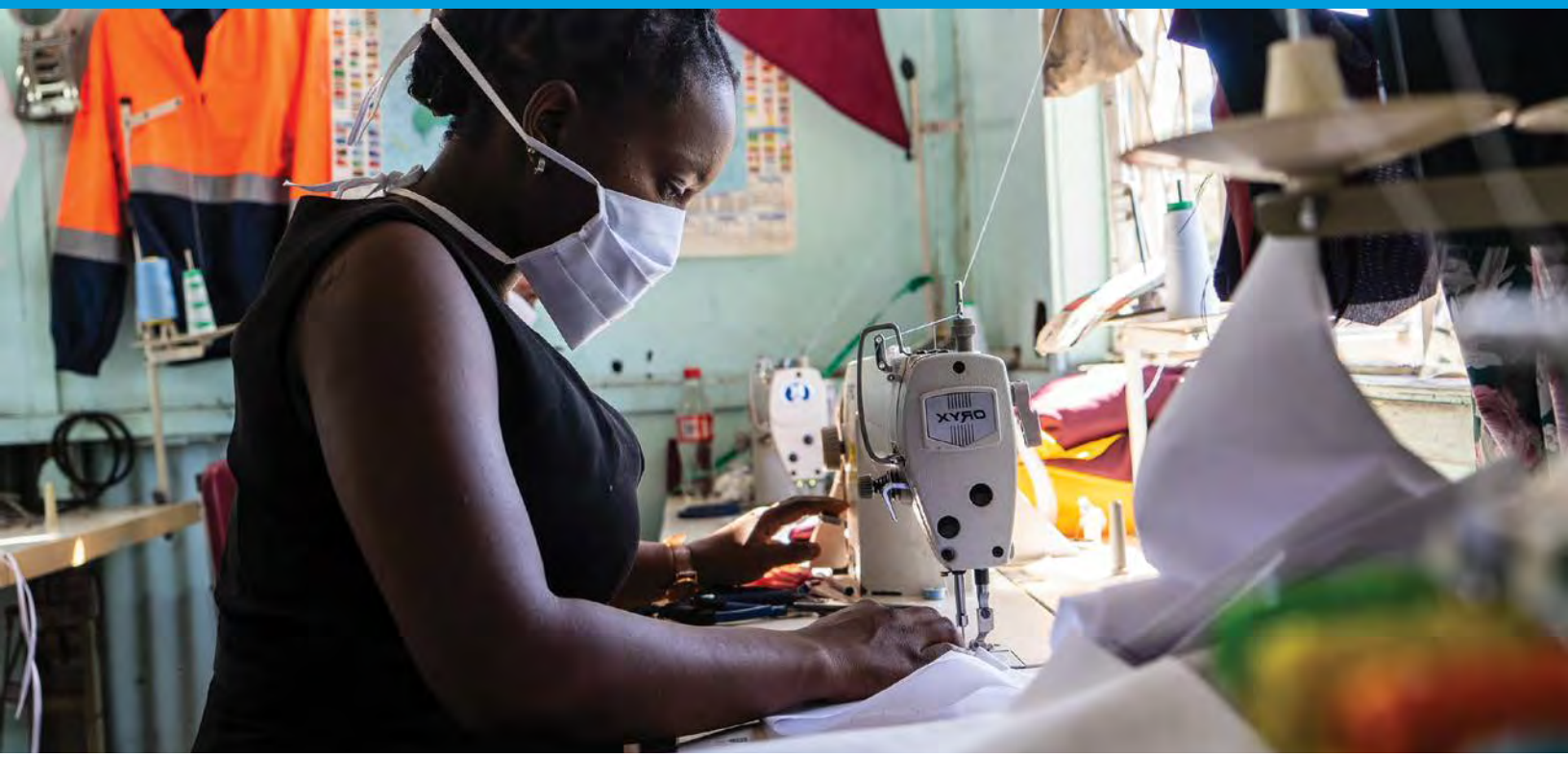

الملخص:

يطرح هذا الموجز عددًا من الشواهد الجديدة بخصوص تأثيرات جائحة كوفيد-19 في تمكين المرأة اقتصاديًا (WEE)، ويأتي إلحاقًا بملخص سياسات هيئة الأمم المتحدة للمرأة حول كوفيد-19 واقتصادات الرعاية، فإنه يأخذ في الاعتبار الآثار الاقتصادية المباشرة المتباينة بين الجنسين، بما في ذلك الفجوات الاجتماعية والاقتصادية الموسعة وتحويل الأولويات الوطنية والدولية فيما يتعلق بتخصيص الموارد، فضلاً عن العقبات طويلة المدى في إطار عمل المرأة وسبل رزقها. ويقدم هذا الموجز أيضًا التوصيات التي يتعين على أصحاب المصلحة كافة أخذها في الحسبان، بما في ذلك الحكومات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، من أجل ضمان الحقوق الاقتصادية للمرأة في أثناء هذه الأزمة وفي خطط الانتعاش والمرونة ذات الصلة. وبالاعتماد على أحدث الأبحاث والبيانات المتاحة، يسلط الموجز الضوء على أمثلة على الإجراءات التي يتم اتخاذها بالفعل.

كيف يتغير العالم في ظل جائحة كوفيد-19؟

بلغ عدد الحالات المؤكد إصابتها بمرض كوفيد-19 أكثر من 8.9 مليون حالة حتى 23 حزيران/ يونيو 2020، (وفقًا لمنظمة الصحة العالمية).[1] فالجائحة أثقلت كواهل أنظمة الصحة والرعاية، وفاقمت الفوارق الاجتماعية والاقتصادية وغيرت الأولويات. وعلى المدى القصير، عرقلت هذه الديناميات التوزيع العادل والفعال للرعاية الصحية وحماية القوى العاملة في مجال الرعاية الصحية، وتسببت في تقييد الحركة، وتعميق التفاوتات وتحويل أولويات مؤسسات القطاعين العام والخاص، بما في ذلك تخصيص التمويلات. علاوة على ذلك، تتأثر النساء والفتيات على نحو مفرط، لا سيما أولئك اللائي يعانين من صعاب بالفعل بسبب الدخل أو/ والعمر أو/ والعرق أو/والموقع الجغرافي أو/ وحالة الهجرة أو/ والإعاقة أو/ والميل الجنسي أو/ والحالة الصحية. فهناك حاجة إلى تولي المرأة المراكز القيادية لضمان إعطاء الأولوية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية للنساء والفتيات في الاستجابة الفورية، وكذلك في تدابير التعافي والمرونة.

قامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتجميع أحدث الأبحاث والبيانات حول تأثيرات كوفيد-19 ذات الصلة بالنوع الاجتماعي، وصاغت توصيات شاملة من أجل "إعادة البناء بشكل أفضل"، في الملخصات الإضافية التالية:

- كوفيد-19 واقتصاد الرعاية: اتخاذ إجراءات فورية والتحول الهيكلي من أجل انتعاش يستجيب لمنظور النوع الاجتماعي
- كوفيد-19 والعنف ضد النساء والفتيات: التصدي للجائحة المستترة
- كوفيد-19 والدور القيادي للمرأة: من الاستجابة الفعالة إلى إعادة البناء بشكل أفضل
- كوفيد-19 والنزاعات: النهوض بالمشاركة المجدية للمرأة في عمليات وقف إطلاق النار وعمليات السلام (قيد النشر)

أزمة اقتصادية ذات أبعاد غير مسبوقة

إن جائحة كوفيد-19 قد أجهدت النظم الصحية وفاقمت الفوارق الاجتماعية والاقتصادية وغيرت الأولويات الاستراتيجية للحكومات ومنظمات المجتمع المدني والشركات الخاصة. فالتداعيات الاقتصادية لهذه الأزمة هائلة؛ الأسواق في حالة من الهبوط الحر، وتعطلت سلاسل التوريد، ويتعين على المشروعات وقف أعمالها، أو تقليص العمليات الخاصة بها، ويفقد ملايين الأشخاص الوظائف وسبل العيش نتيجة لذلك. حسب صندوق النقد الدولي ستقع أسوأ أزمة اقتصادية منذ الكساد الكبير، فمن المتوقع أن تشهد أكثر من 170 دولة نموًا بالسلب في نصيب الفرد من الدخل في عام 2020.[3]

وفق تقديرات منظمة العمل الدولية، هناك، على مستوى العالم، 38٪ من قوى العمل التي تعمل في قطاعات تعاني الآن من الخسائر الفادحة وتلك القوى العاملة نفسها على حافة خطر التسريح من العمل، تلك النسبة تعادل حوالي 1.25 مليار عاملة وعامل.[2]

إن الصدمات المتعلقة بالعرض التي تسببت فيها الجائحة أصابت الاقتصاد العالمي بشدة في وقت يعاني فيه بالفعل من ارتفاع الثروة وعدم المساواة في الدخل فضلاً عن الهشاشة المالية وتزايد الديون.[4] وبالنسبة للبلدان النامية على وجه الخصوص، هذا يأتي بتحديات كبيرة أمام تنفيذ السياسات المالية والنقدية المطلوبة لاحتواء الفيروس ومنع الدمار الاقتصادي، ويتوقع العديد من خبراء الاقتصاد أن الأثر الاقتصادي لهذه الأزمة سيكون أكثر حدة بكثير من الأثر الذي تسببت فيه الأزمة المالية العالمية في 2008/2009.[5]

ومن المتوقع أن تتضرر الاقتصادات النامية، ولا سيما البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات، بشدة خاصة بالنظر إلى اعتمادها على النمو القائم على التصدير والسياحة والتحويلات. إن التدفقات الاستثمارية العالمية المتراجعة وأسعار السلع الأساسية تترك مساحة مالية محدودة لدعم الاقتصادات، وحماية الوظائف ودعم النظم الصحية والحماية الاجتماعية.[6]

لقد أوضحت عقود أفنتها خبراء الاقتصاد والنسوية في إجراء البحوث أن الأزمات لا تتسم بالحياد بين الجنسين؛ تشير الدلائل الناشئة عن تأثير كوفيد-19 إلى أن النساء أيضًا يتأثرن بشكل غير متناسب ومختلف عن الرجال.[7] كما يوضح موجز السياسات للأمين العام للأمم المتحدة حول تأثير كوفيد-19 على النساء، فإن الجائحة تعمق أوجه عدم المساواة التي تضرب بجذورها عميقًا في المجتمعات بالفعل وتكشف عن نقاط الضعف في النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تسببت في ازدياد الوضع سوءًا. ومن المرجح أن يكون لتدابير احتواء انتشار الفيروس آثار كبيرة على عمل المرأة وسبل عيشها وكذلك على اقتصاد الرعاية المقوض بالفعل. وتتضح الحاجة الملحة إلى الجمع بين تدابير الصحة العامة لاحتواء الفيروس والسياسات الاقتصادية والاجتماعية بحيث تستطيع العمالة والأسر الصمود، ولغاية تفادي زيادة حدة الفوارق بين الجنسين وغير ذلك من أوجه عدم المساواة، يجب أن تكون الحياة الاقتصادية والإنتاجية للمرأة، وكذلك حقوقها الاقتصادية والاجتماعية، في مقدمة التدابير الفورية وجوهرها وبالمثل في الخطط طويلة المدى للانتعاش الاقتصادي والمرونة، بما يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وإعلان ومنهاج عمل بيجين.

لما تتأثر النساء والفتيات على وجه التحديد؟

كانت التداعيات الاقتصادية لجائحة كوفيد-19 شديدة بشكل خاص بالنسبة للنساء والفتيات، فمن المرجح أن تتفاقم أوجه عدم المساواة المبنية على النوع الاجتماعي الحالية، خاصة بالنسبة للنساء والفتيات من الأقليات العرقية والإثنية والوطنية المهمشة بالفعل.[8] بدون استجابة متعمدة مراعاة اعتبارات النوع الاجتماعي، أزمة كوفيد-19 ستحيق خطر بالتراجع مكاسبها فيما يتعلق بتأمين دخل المرأة والحماية الاجتماعية، مما يحد من قدرتها على إعالة نفسها وأسرتها.

وصول المرأة إلى الدخل غير مؤمن على النحو الكافي. كان للأوبئة الماضية آثار غير متناسبة ودائمة على عمل المرأة وسبل عيشها. خلال أزمة فيروس إيبولا في عام 2014، أثرت قيود التنقل وغيرها من تدابير الوقاية بشكل كبير على سبل عيش النساء من التجار في غرب أفريقيا.[9] وبينما عاد النشاط الاقتصادي للرجال إلى مستويات ما قبل الأزمة بعد وقت قصير من رفع هذه الإجراءات، عانت المرأة من التأثيرات في أمنها الاقتصادي لفترة أطول.[10] وبالمثل، من المتوقع أن تزيد أزمة كوفيد-19 من معدلات البطالة لدى النساء بشدة، خاصة في الاقتصادات الأكثر هشاشة.[11] وفي العديد من البلدان، اشتدت الجولة الأولى من تسريح العمالة وبشكل خاص في قطاع الخدمات، بما في ذلك البيع بالتجزئة والضيافة والسياحة، حيث يكثر تمثيل النساء.[12] ومن المزمع أن تعاني العمالة بدوام جزئي والعمالة المؤقتة، ومعظمها من النساء، من فقدان الوظائف بشكل كبير على إثر الجائحة. وحتى في البلدان المتقدمة، غالبًا ما يُفتقر إلى إمكانية الوصول إلى مخططات الحفاظ على الوظائف مثل العمل قصير الأجل أو تقاسم الوظائف وإعانات البطالة.[13] وهذا أمر مثير للقلق بشكل خاص بالنظر إلى أن عدد النساء اللاتي يتمكنّ من الوصول إلى النظام المصرفي لبناء دعامة من المدخرات أقل من عدد الرجال.[14]

إن معظم العمالة النسائية 58٪ تتركز في الاقتصاد غير الرسمي دون تأمين اجتماعي مطلقًا أو موجود على نحو غير كاف.[15] هذا يعني أن لديهن خيارات تساندهن أقل في حالة فقدان الوظيفة جراء المرض أو التدابير الموضوعة للحد من جائحة كوفيد-19، والوضع صعب بشكل خاص في البلدان منخفضة الدخل، حيث تعمل 92 في المئة من النساء بشكل غير رسمي (مقارنة بنسبة 87 في المئة من الرجال)[16] وممثلة تمثيلاً زائدًا في المهن الأكثر عرضة بشكل خاص: (دون أجر) العاملات من أفراد الأسرة المساهمات في الزراعة على نطاق صغير أو الشركات العائلية، أو البيع في الأسواق أو الشوارع، أو العمل لحسابهن الخاص في المنازل والخدمة المنزلية. لكسب العيش، غالبًا ما تعتمد أولئك العاملات على المساحة العامة والتفاعلات الاجتماعية التي يتم تقييدها الآن لاحتواء انتشار الجائحة. مع توسع أوامر كوفيد-19 بالبقاء في المنزل، اشتد العنف ضد النساء والفتيات، وخاصة العنف المنزلي (يرجه الاطلاع على موجز سياسة الأمم المتحدة للمرأة حول كوفيد-19 وإنهاء العنف ضد النساء والفتيات). بدون تدابير استبدال الدخل، ستكافح الكثيرات والكثيرون للامتثال لحظر التجول والإغلاق، وسيدق ناقوس الخطر من أجل وضع الطعام على الطاولة.[17]

الشكل 1:

حصة العمالة غير الرسمية في إجمالي العمالة مصنفة حسب الجنس

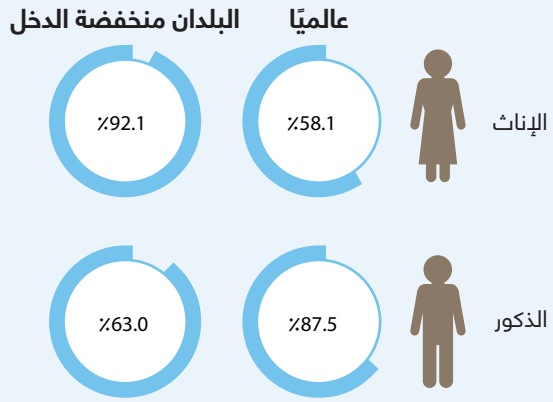

المصدر: منظمة العمل الدولية 2018a

ملحوظة: تشير إلى الوظيفة الرئيسية للعمالة التي تتراوح أعمارها بين 15 سنة وما فوق. استنادًا إلى تحليل مجموعات البيانات الجزئية في 119 دولة (الدراسات الاستقصائية للقوة العاملة الوطنية والاستقصاءات الوطنية للأسر المعيشية) التي تمثل 90 في المئة من قوى العمل العالمية.

تشكل النساء 70 في المئة من القوى العاملة الصحية في جميع أنحاء العالم.[18] على هذا النحو، هن في طليعة الاستجابة لكوفيد-19، بصورة كبيرة في أنظمة الرعاية الصحية المحملة بالأعباء بشدة، وهن على النحو المعتاد مقدمات الرعاية دون أجر وهن يمثلن النسبة الأكبر من العمالة الصحية المجتمعية التي تلقى أجرًا ضعيفًا، أو لا تتلقى أجرًا على الإطلاق. ويزيد الأمر سوءًا كون أن هذه العمالة الصحية يضطلعن الآن بأدوار حيوية في الاستجابة للجائحة دون معدات حماية ومرافق صحية (يرجى الاطلاع على جائحة كوفيد-19 واقتصاد الرعاية).

إن التقاط العدوى بكوفيد-19 بين العاملات الصحيات في بعض البلدان تساوي ضعف الإصابة بين العاملين الصحيين الذكور: على سبيل المثال، تشكل النساء ما يقرب من 76 في المئة من العاملين الصحيين المصابين في إسبانيا، و69 في المئة في إيطاليا و73 في المئة في الولايات المتحدة.[19] وضمان الصحة والسلامة المهنية لجميع العاملين في مجال الرعاية الصحية يتطلب، كحد أدنى، توفير الحماية الكافية ضد نقل الفيروس.

الشكل 2:
العدوى في القوى العاملة في مجال الرعاية الصحية: بلدان مختارة

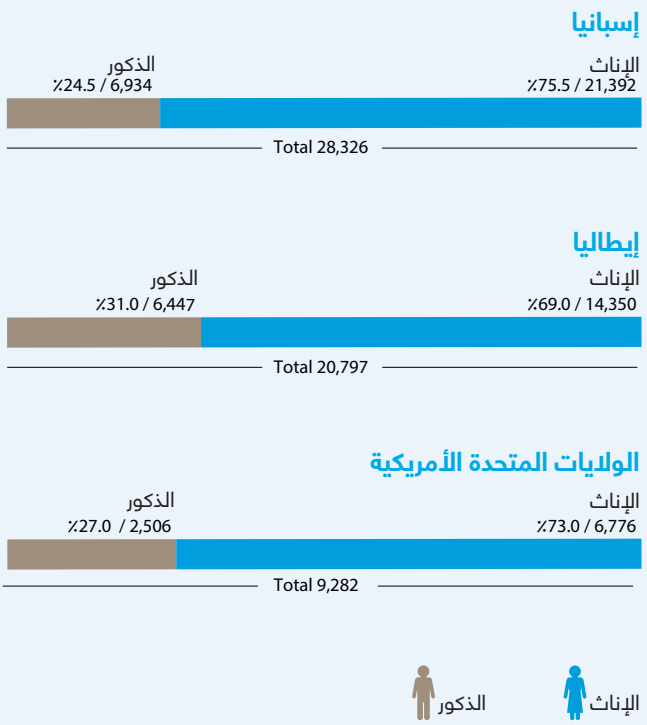

مصدر:
هذه حسابات أجرتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة استنادًا إلى بيانات من وزارة الصحة بإسبانيا، "Análisis Epidemiológico COVID-19." أحدث البيانات المتاحة اعتبارًا من 30 نيسان/ أبريل 2020.
تستند حسابات هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى البيانات الواردة من معهد سوبيربور الإيطاليReport Bisettimanale، "di Sanita". أحدث البيانات المتاحة في 28 نيسان/ أبريل 2020. تم اشتقاق عدد العاملين الصحيين المصابين حسب الجنس باستخدام إجمالي عدد العمالة الصحية المصابة مجملاً والنسبة المئوية من العاملين الصحيين الذكور المصابين.
مركز مكافحة الأمراض 2020

إن مشاريع النساء معرضة بشكل خاص للتأثر بالصدمات الاقتصادية؛ أدى إغلاق الحدود إثر جائحة كوفيد-19 وحركة التنقل المقيدة إلى تعطيل الأسواق وسلاسل التوريد، فضلاً عن أن الشركات التي تملكها النساء يعلو تمثيلها في القطاعات التي تضررت بشدة مثل السياحة والضيافة والبيع بالتجزئة وكذلك الزراعة والبستنة وصناعات النسيج والملابس.تميل الشركات المملوكة للنساء أيضًا إلى أن تكون أكثر اعتمادًا على التمويل الذاتي، وبالتالي يزداد احتمالية إغلاقها في ظل فترات ممتدة من إما عائدات منخفضة بشدة أو غير موجودة على الإطلاق.[20] وتعيق القواعد التمييزية بين الجنسين كذلك قدرة المزارعات ورائدات الأعمال وأصحاب العمل على الوصول إلى المؤسسات المالية والتمويل. ومع طرح تدابير الاستجابة لكوفيد-19 والتعافي منه لدعم الأعمال التجارية، فإن المؤسسات النسائية الصغيرة والمتوسطة الحجم (SMEs) معرضة لخطر التجاهل، مع بقاء الائتمان اللازم لاستمراريتها بعيدًا عن متناول أيديهن.

تضع الفجوة الرقمية بين الجنسين النساء في وضع غير مؤات حيث أصبحت الخدمات الحكومية والتجارية عبر الإنترنت. ويوفر التقدم التكنولوجي فرصًا كبيرة للشمول الاقتصادي للمرأة،[21] وأزمة كوفيد-19 جعلت الأدوات الرقمية بمثابة زورق النجاة لحياة لملايين الناس. ومع ذلك، فقد أظهرت أيضًا أن السكان المستبعدين من العالم الرقمي، ذكورًا وإناثًا، هم الأكثر عرضة لخطر التخلف عن الركب. وفي كل بلدين من أصل ثلاثة بلدان، يعد الرجال المستخدمون الأكبر للإنترنت مقارنة بالنساء؛ نمت الفجوة العالمية بين الجنسين في استخدام الإنترنت من 11 في المائة في عام 2013 إلى 17 في المائة في عام 2019، لتصل إلى 43 في المائة في أقل البلدان نموًا.[22] وحيث توجد الأنظمة المالية الرقمية القوية والشاملة، يمكن للنساء صاحبات المشاريع الاستفادة منها لاستمرار عملياتهن من خلال المبيعات عبر الإنترنت والمدفوعات الرقمية ويمكن للحكومات أن تصرف التحويلات النقدية على نحو سريع. ومع ذلك، يتطلب هذا إمكانية اتصال للهاتف المحمول، والهويات الحكومية والبنى التحتية المصرفية، التي لا تزال غير موجودة في العديد من البلدان النامية. علاوة على ذلك، تؤدي المعايير الاجتماعية التمييزية إلى تفاقم الفجوات بين الجنسين في الوصول إلى الأدوات الرقمية واستخدامها حتى عندما تكون متاحة.[24] النساء الفقيرات اللائي يفتقرن إلى المهارات الرقمية أو معرفات الهوية المطلوبة لفتح حساب مصرفي على الهواتف المحمولة ولا يستطعن تحمل تكلفة جهاز أو بيانات يتعرضن لخطر الاستبعاد من الدعم المتاح عبر الإنترنت.[25] (راجع موجز سياسة هيئة الأمم المتحدة للمرأة حول الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تيسير ارتكاب العنف ضد النساء والفتيات في خضم جائحة كوفيد-19).

كيفية تعزيز المساواة المبنية على النوع الاجتماعي في الاستجابة والانتعاش الاقتصاديين

كشفت جائحة كوفيد-19 عن مواطن الضعف بالنظم الصحية والاقتصادية في العالم، وتعتمد آفاق التعافي على شقين، أولهما مدى سرعة احتواء الفيروس وثانيًا، ما إذا كانت الاستجابات السياسية الاقتصادية والاجتماعية يمكن أن تحول دون إلحاق الضرر على المدى الطويل بالاقتصادات وسبل العيش والقدرات وأن تبني القدرة على الصمود أمام الصدمات والأزمات المستقبلية؛ فينبغي أن تبني الاستجابة الجماعية اقتصادات مستدامة وتحد من أوجه عدم المساواة بين البلدان وداخلها، ولم تكن إجراءات الأولوية لضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأساسية للمرأة أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى. وبالفعل، تتخذ العديد من البلدان تدابير غير مسبوقة لمعالجة العواقب المباشرة للأزمة، وتعمل على توفير إمكانية الوصول إلى الاختبارات والمعالجة المجانية، وزيادة الحماية الاجتماعية، والأمن الغذائي، والإعفاء من الإيجار أو الرهن العقاري، والوقف الاختياري لاستحقاقات المرافق والديون أو الإعفاء منها أو تقديم الإعانات، أو القروض منخفضة الفائدة للشركات، بما في ذلك المشاريع الصغيرة.[26]

واعتبارًا من 23 حزيران/ يونيو 2020، وضعت 152 دولة على الأقل استجابة مالية للجائحة والتي تصل إلى 10.3 تريليون دولار أمريكي تقريبًا.[27] قامت ما مجموعه 195 دولة وإقليمًا بتخطيط برامج الحماية الاجتماعية وفرص العمل استجابة لكوفيد-19، أو تقديمها أو تكييفها، بحلول 20 حزيران/ يونيو 2020، مع كون برامج التحويلات النقدية هي النوع الرائد من التدخل، تليها الإعفاءات من مدفوعات المرافق، والدعم الغذائي، والإجازة المرضية المدفوعة وإعانات البطالة وإعانات الأجور.[28] تشير المراجعة الأولية لهذه الحزم إلى أن القليل منها، إن وُجِد، تم تصميمها من منظور يراعي النوع الاجتماعي وأن حفنة فقط تحتوي على تدابير تستهدف النساء على وجه التحديد. وكما أن تحقيق المساواة المبنية على النوع الاجتماعي هو شرط أساسي للتنمية المستدامة، فلن تكون تدابير الاستجابة الاقتصادية والتعافي ناجحة إلا إذا عالجت عدم المساواة المبنية على النوع الاجتماعي وعملت على التقليل منها.

الشكل 3:

تكوين استجابة الحماية الاجتماعية العالمية

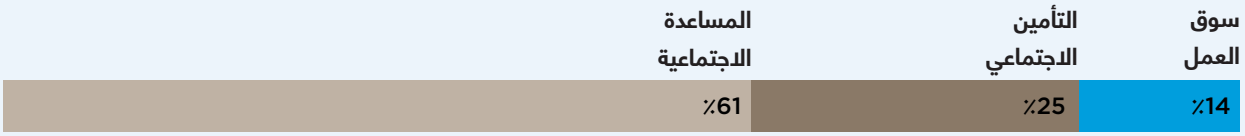

تدخلات المساعدة الاجتماعية مقسمة حسب نوع البرنامج

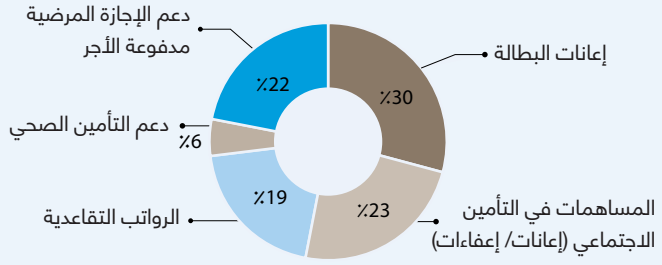

وفقًا ل 263 تقييمًا أُجريَ في 125 دولة

تدخلات المساعدة الاجتماعية مقسمة حسب نوع البرنامج

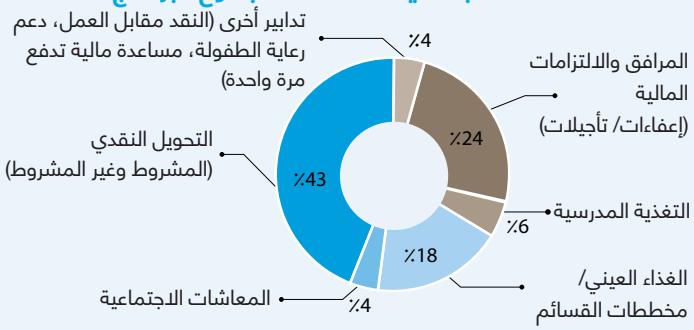

وفقًا ل 263 تقييمًا أُجريَ في 125 دولة

التدخلات في سوق العمل مقسمة حسب نوع البرنامج

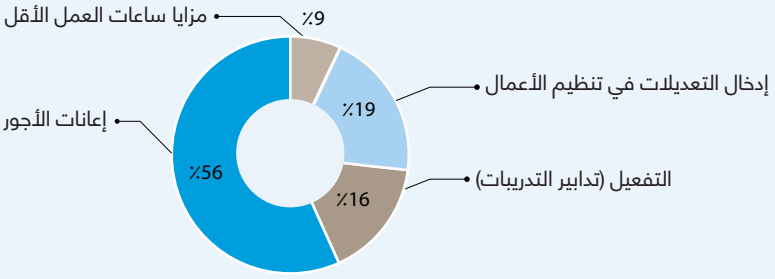

وفقًا ل 140 تقييمًا أُجريَ في 85 دولة

المصدر: جينتليني وآخرون. 2020. الإصدار 11 (12 حزيران/ يونيو 2020).

سيتطلب بناء الاستجابة والتعافي والمرونة ضد الأزمات المستقبلية من الحكومات استخدام مجموعة واسعة من أدوات سياسات الاقتصاد الكلي. على المستوى الوطني، تحتاج الجهود إلى تعزيز "الاقتصاد الحقيقي"، بدلاً من الأسواق المالية، من خلال التركيز على الحد من البطالة وخلق فرص العمل. على المستوى الدولي، لا بد وأن يعمل صندوق النقد الدولي والبنوك المركزية على التنسيق للمساعدة في التخفيف من تداعيات أسعار الصرف وهروب رأس المال في البلدان منخفضة الدخل. بالإضافة إلى تخفيف الديون على المدى القصير، هناك حاجة إلى تدابير أكثر سخاء مثل شطب الديون إذا أرادت البلدان ذات الدخل المنخفض أن تنتعش مما قد يكون على الأرجح انكماش اقتصادي طويل الأمد وشديد الحدة. وينصح باستكمال هذه التدابير بتخفيف قواعد السياسة المالية الصارمة للسماح بالمزيد من المرونة للبلدان لتحديد أولويات النفقات الاجتماعية وتمويل المساواة المبنية على النوع الاجتماعي مع الاستمرار في كفالة المساءلة والضمانات الأخرى.

تدابير الاستجابة الفورية

1- تصميم حزم الاستجابة الاقتصادية والإنعاش من منظور يراعي اعتبارات النوع الاجتماعي وتقييم أثرها على النساء والرجال؛ فعلى الحكومات التأكد من أن التدابير التي تهدف إلى إنقاذ الوظائف ومساعدة الشركات على تجاوز الأزمة تصب في صالح المرأة. وهذا يشمل الدعم الموجه للقطاعات والمهن التي يغلب فيها تمثيل النساء والشركات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات التي تمتلكها النساء. يجب أن تخضع جميع حزم الاستجابة لتحليل النوع الاجتماعي، ويجب وضع أنظمة لتتبع النتائج ورصدها من خلال بيانات مصنفة حسب الجنس. ينبغي تعزيز التخطيط والرصد التشاركيين، بما في ذلك من خلال إشراك منظمات حقوق المرأة ومنظمات الفئات المتضررة الأخرى، بما في ذلك النساء المنحدرات من أصل أفريقي، ونساء الشعوب الأصلية، والنساء الريفيات، والعاملات المهاجرات، والشباب والشابات والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي والعابرات والعابرين جنسيًا وحاملي صفات الجنسين (مجتمع الميم).

2- تعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية لتشمل جميع النساء العاملات. وللتخفيف من فقدان الوظائف واستبدال الدخل المفقود، تحتاج المزايا مثل التأمين الصحي والإجازة المرضية المدفوعة وإجازة الأمومة والمعاشات وتعويضات البطالة إلى تغطية جميع النساء في العمل الرسمي وغير الرسمي، بما في ذلك العاملات لحسابهن الخاص، والعمالة المساهمة في الشركات العائلية أو المزارع العائلية والعاملات المنزليات والعاملات المهاجرات. (يرجى الاطلاع على مذكرة الأمم المتحدة التوجيهية بشأن تأثيرات كوفيد-19 في العاملات المهاجرات). يجب على القطاعين العام والخاص الوفاء بالالتزامات بالعمل اللائق والحماية الاجتماعية. ففي السلفادور، على سبيل المثال، كلفت الشركات الخاصة بتوفير 30 يومًا من الإجازات المرضية المدفوعة الأجر لجميع العمال ممن فوق ال 60 عامًا، والنساء الحوامل وأصحاب الأمراض المزمنة. تقدم بوركينا فاسو تحويلات نقدية للعمالة غير الرسمية، ولا سيما بائعات الفاكهة والخضروات.[29]

3- دعم القطاعات المتضررة التي توظف نسبة كبيرة من النساء، ففي أرمينيا، على سبيل المثال، توفرت تحويلات نقدية للعمالة الرسمية في القطاعات والشركات التي تأثرت بالجائحة. العديد من هؤلاء لديهم قوة عاملة تسيطر فيها النساء، مثل الضيافة، والمطاعم العامة، والسياحة، ومحلات الحلاقة وصالونات التجميل، وقطاعات البيع بالتجزئة.[30] هناك حاجة إلى بذل جهود أكبر للوصول إلى أولئك الذين يعملون في وظائف غير رسمية وضعيفة من الجنسين.

4- دعم المؤسسات والمشاريع التي تقودها النساء. ينبغي أن تشمل تدابير دعم الأعمال التجارية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم القروض المدعومة والممنوحة من الدولة، وتأجيل استحقاق الضرائب والضمان الاجتماعي والإعفاءات للمؤسسات والشركات التي تقودها النساء. تظهر الأبحاث أن متطلبات سداد الائتمان المرنة تميل إلى أن تكون فعالة في دعم سيدات الأعمال.[31] بشكل أعم، يجب أن يعتمد الدعم العام للشركات المتعثرة على الوفاء بالتزاماتها تجاه العمالة المتمتعة بالحماية مثل توفير إجازة مدفوعة الأجر أو الامتثال للتشريعات لمنع الفصل، كما هو الحال في إسبانيا.[32]

5- استخدام برامج المشتريات والأشغال العامة التي تراعي منظور النوع الاجتماعي لتأمين الغذاء واللوازم الأساسية ومعدات الحماية الصحية والشخصية. لإبقاء الشركات التي تقودها النساء واقفة على قدميها، يجب أن تستهدف عمليات الاشتراء العمومي الشركات والجمعيات التي تقودها النساء. في المناطق الريفية، يمكن أن يدعم ذلك الاقتصادات المحلية ويضمن الدخل للمزارعات والعمالة الزراعية غير الرسمية. في الأرجنتين، تنتج العمالة في المنزل (ومعظمهم من النساء) كمامات للسوق المحلية.[33] قام عدد من البلدان بتعديل قوانين الاشتراء العام لتسريع الشراء الحكومي للمواد الأساسية، وفتح الفرص للشركات،[34] كما تسارع شيلي في تسديد مدفوعات عقود المشتريات العامة.[35]

6- تشجيع ترتيبات العمل المرنة لمواجهة أعباء الرعاية المتزايدة. يمكن أن تسمح ترتيبات المشاركة في العمل وساعات العمل القصيرة والمرنة للأمهات والآباء بالتكيف مع زيادة أعباء الرعاية بسبب إغلاق المدارس والحضانات. بالنسبة للأيدي العاملة التي تتحمل مسؤوليات رعاية في حال تعسر العمل عن بعد، يعد توفير مؤون رعاية الأطفال في حالات الطوارئ أمرًا بالغ الأهمية. في الولايات المتحدة، تقدم ولاية نيويورك منحًا لرعاية الأطفال للعمال الأساسيين من الجنسين، بما في ذلك القوى العاملة في مجال الرعاية الصحية ومتاجر البقالة، ذوي الدخل المنخفض تحت مستويات الفقر الفيدرالية.[36] في كوستاريكا، تبقى دور الحضانة مفتوحة للعمالة التي تحتاج إلى العمل في خضم تطبيق تدابير الاحتواء.[37]

7- تخفيف العبء المالي على الأسر وضمان استمرارية الخدمات الأساسية مثل الإسكان والمياه والكهرباء. يقدم عدد من البلدان الدعم لتغطية الالتزامات المالية في حالات فقدان الدخل، بما في ذلك تأجيل استحقاق رسوم المرافق والخدمات الأساسية مثل المياه والكهرباء في اليابان ولبنان، والسماح للمستأجرين والمستأجرات بدفع إيجار مخفض في اليونان وهونغ كونغ وترينيداد وتوباغو. وأعلنت بوليفيا وكولومبيا والمجر وقفًا مؤقتًا للدين أو الرهن العقاري، وتم تعليق عمليات الإخلاء والطرد الجديدة في فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.[38]

8- تسخير الحلول الرقمية بحيث يتم كفالة شمولية الاستجابات للأزمات. يجدر بالحكومات والشركات الخاصة الاستفادة من الأدوات الرقمية لتوفير حلول مرنة وسهلة الوصول عبر الإنترنت والتي تقلل من الاحتكاكات الإدارية وتساعد النساء في الحصول على المزايا أو نماذج الأعمال الجديدة. ففي فرنسا، أنشأت البلديات وأصحاب الأعمال الصغيرة قوائم بالمحلات المحلية لتسهيل الطلبات عبر الإنترنت وتنظيم التوصيل لبعض الأغراض الأساسية.

يمكن استخدام أنظمة المدفوعات الحكومية إلى الأفراد لتزويد النساء بإمكانية الوصول السريع والآمن والفعال للتحويلات النقدية الطارئة. في البلدان التي تكون فيها النظم المصرفية على الهواتف النقالة في بدايتها، يجب أن تكون عمليات التسجيل والدفع الرقمي مصممة بحيث تكون بسيطة وتوفر آليات آمنة وسهلة المنال للاستحقاقات النقدية في متاجر البيع بالتجزئة أو أجهزة الصراف الآلي أو البنوك. يمكن توسيع نطاق الحلول البيومترية التي تم استخدامها للتحويلات النقدية في مخيمات الأشخاص في وضع اللجوء أو في بلدان مثل باكستان لتوثيق المعاملات، خاصة للنساء اللائي هن لسن على القدر الكافي من المعرفة الرقمية والمالية.[39] يمكن لكل من الحكومات والقطاع الخاص المساهمة في بناء قدرات المرأة ومهاراتها حيثما وجدت الفجوة الرقمية بين الجنسين.

الاستجابة المتوسطة إلى طويلة الأمد فيما يخص المرونة والتعافي الاقتصادي

وبما أن معظم الاقتصادات حول العالم قد أصابها التراجع، فإن الوقف المفاجئ لأنشطة الإنتاج وما ينجم عن ذلك من خسائر في الدخل سيؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها وكذلك بين النساء والرجال، وعليه يُعد التضامن الدولي ضروريًا للانتعاش العالمي، والجهود المنسقة من البلدان المتقدمة والمنظمات المتعددة الأطراف سيتعين توجيهها صوب دعم البلدان المنخفضة الدخل التي تعاني من ضائقة مالية من خلال تخفيف عبء الديون بشكل كبير وزيادة المساعدة الإنمائية الخارجية والالتزامات ثنائية الطرف الأخرى.[40] كما يجب اغتنام الفرص لإعادة البناء بشكل أفضل. من المرجح أن تكون البلدان التي تستثمر في حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية أكثر مرونة،[41] وهذه الاستثمارات ضرورية لتهيئة بيئة تمكينية للمساواة المبنية على النوع الاجتماعي.

1- الاستثمار في أنظمة الحماية والرعاية الاجتماعية المستجيبة للنوع الاجتماعي. يخبرنا التاريخ أنه يؤدي ضعف الاستثمار في أنظمة الحماية والرعاية الاجتماعية إلى إضعاف قدرة الحكومات الوطنية على حماية الناس من الآثار الاقتصادية للجائحة. ينبغي أن تمنح البلدان الأولوية للاستثمار في أنظمة الحماية الاجتماعية الشاملة التي تستجيب للنوع الاجتماعي والتي تدعم أمن الدخل وتزيد من قدرة النساء على مواجهة الصدمات في المستقبل. كانت دول مثل الهند وكينيا في وضع جيد يسمح لها بالاستجابة للأزمة من خلال التحويلات النقدية لأنها كانت أقامت بالفعل البنية التحتية[42] التي مهدت السبيل لفعل ذلك. بالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى استثمارات في البنية التحتية للرعاية، بما في ذلك رعاية الأطفال بأسعار معقولة وخدمات الرعاية الطويلة الأجل للمرضى والمسنين، لدفع عجلة جهود الإنعاش الاقتصادي المستجيبة للنوع الاجتماعي. تشير الأدلة إلى أن توفر هذه الخدمات يزيد من قدرة المرأة على (إعادة) الدخول إلى سوق العمل،[43] كما إنه يخلق أيضًا وظائف[44] ويحسن من رفاه الأسرة.

2- تقديم الدعم المالي للصناعات التي يغلب فيها التمثيل النسائي. إن تطبيق منظور النوع الاجتماعي على استراتيجيات انتعاش الأعمال سيخلق قدرة على الصمود في وجه الصدمات المستقبلية. وستكون هناك حاجة إلى دعم مالي لتسريع الانتعاش في قطاعات الضيافة والأغذية والسياحة بعد انتهاء ذروة انتشار الجائحة، والذي يمكن أن يتخذ شكل تخفيضات ضريبية متوسطة الأجل للقطاعات الأكثر تضررًا. وهذا من شأنه أن يشجع البنوك على تقديم الائتمان، مع العلم أن هذه الشركات ستحصل على الأرجح على إيرادات أعلى بمجرد انتهاء الجائحة.[45] تشير التجارب إلى أن دمج مبادئ المساواة المبنية على النوع الاجتماعي في ممارسات الأعمال والثقافة يأتي أكله اقتصاديًا وفي مجالات أخرى.[46]

3- تعزيز وصول المرأة إلى العمل اللائق، بما في ذلك في القطاعات التي يهيمن فيها الذكور. فضلاً عن دعم الصناعات التي تسود فيها العاملات، يمكن للحكومات أن تجعل الدعم المالي للصناعات التي يهيمن عليها الذكور مشروطًا بزيادة تمثيل المرأة، بما في ذلك في قطاعات الطاقة المتجددة والهندسة والعلوم والتكنولوجيا،[47] على سبيل المثال لا الحصر، فيمكن أن تشمل التدابير فرص التدريب، والسياسات لجعل أماكن العمل أكثر ملاءمة للمرأة ووضع أهداف بشأن زيادة توظيف النساء.

4- تطبيق منظور النوع الاجتماعي في السياسات التجارية. مع الحرص على تكييف الاتفاقات والقواعد التجارية للاستجابة لتأثيرات كوفيد-19، يمكن حماية القطاعات الرئيسية التي يغلب فيها تمثيل المرأة بإعفاءات مؤقتة كوسيلة لتعزيز الانتعاش. كما ينبغي للحكومات أن تنظر في اعتماد أنظمة تجارية مبسطة، بما في ذلك للتاجرات عبر الحدود، لتبسيط متطلبات التوثيق وإجراءات الاستيراد والتصدير وخفض تكاليف المعاملات بشكل كبير، وبالتالي تسهيل سبل عيش المرأة.[48]

5- استمرارية الاستثمار في تعليم الفتيات. من الضروري منع حدوث اضطرابات في اكتساب الفتيات للمهارات والمعارف التي يحتجن إليها لتحقيق النجاح على المدى الطويل. أظهرت أزمة إيبولا عام 2014 زيادة في المسؤوليات المنزلية التي حدت من وقت تعلم الفتيات وأوضحت وجود تحول نحو توليد الدخل أدى إلى تسرب الفتيات من المدرسة.[49] من المهم العمل مع المجتمعات والمعلمات والمعلمين والشابات والشباب لتعزيز أساليب التعلم الشامل ومواصلة الاستثمار في تعلم الفتيات وتخفيف تأثير الفجوة الرقمية في التعلم الافتراضي[50] وخلال إغلاق المدارس وقت تفشي الإيبولا، قدمت سيراليون برامج إذاعية تعليمية. على الرغم من الجودة المنخفضة وصعوبة الوصول بسبب نقص تغطية الإشارة وأجهزة الراديو والبطاريات، فقد وفرت البرامج للأطفال طريقة لمواصلة التعلم.[51]

6- تحليل الميزانيات وتدابير الإنعاش من منظور مراع لاعتبارات النوع الاجتماعي. تساعد الميزانيات والتقييمات المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي على ضمان استفادة المرأة من التحفيز الاقتصادي وعدم تحملها وطأة موجة أخرى من تدابير التقشف، ففي المملكة المتحدة في أعقاب ركود عام 2008، تحملت النساء 86 في المئة من تخفيضات الإنفاق،[52] وتحديدًا في تقليل إعانات الرفاه وزيادة الضرائب المباشرة.[53] كان من الممكن تجنب ذلك لو أن الحكومة أجرت تقييمًا للأثر من عدسة النوع الاجتماعي كجزء من التحليل

التوزيعي الأوسع.[54] يتضمن إطار الحكومة الأسكتلندية لتقييم القرارات بشأن كوفيد-19 اعتبارات حول تأثيراتها (القرارات) في المساواة.[55]

7- دعم التعددية والنهج المنسقة. تتطلب الأزمة الاقتصادية العالمية استجابة عالمية منسقة، تم الإعلان عن حزم التحفيز لدعم النظم الصحية والاقتصادات، ولكن ليست كل البلدان قادرة على الاستجابة. في العديد من البلدان منخفضة الدخل، كانت استحقاقات الديون أعلى من نفقات الرعاية الصحية.[56] علقت مجموعة العشرين وصندوق النقد الدولي استحقاق الديون لأشد البلدان فقرًا لعام2020.[57]هناك حاجة إلى هذه الجهود الجماعية المماثلة، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية المقيدة،[58] للمساعدة في دعم البلدان ذات السيولة التي تشتد الحاجة إليها لحماية الناس من الآثار الاقتصادية المدمرة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وكما أشارت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، "بالنظر إلى أن بعض الأمراض يمكن أن تنتقل بسهولة خارج حدود الدولة... تتحمل الدول المتقدمة اقتصاديًا مسؤولية واهتمام خاصين لمساعدة الدول النامية الأكثر فقرًا في هذا الصدد."[59]

شراكات هيئة الأمم المتحدة للمرأة في العمل

يعد الاستثمار في التمكين الاقتصادي للمرأة أمرًا أساسيًا لإعمال حقوق المرأة وتحقيق المساواة المبنية على النوع الاجتماعي، ويضع مسارًا مباشرًا نحو القضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي الشامل. لدعم قدرة المرأة على الصمود في وجه الصدمات الاقتصادية الكبيرة لكوفيد-19، تعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع شركائها لضمان إعطاء الأولوية لدعم تأمين دخل المرأة والعمل اللائق والاستقلالية الاقتصادية في الاستجابة لكوفيد-19 والانتعاش على كافة الأصعدة، الوطنية والإقليمية والعالمية، بما يتماشى مع مبدأ عدم تخلف أحد عن الركب.

إبراز الآثار الاقتصادية التفاضلية على المرأة لتشكيل الاستجابات فيما يخص السياسات

تقدم هيئة الأمم المتحدة للمرأة تحليلات من منظور النوع الاجتماعي وبيانات مصنفة حسب الجنس لإرشاد تدابير وسياسات الاستجابة لكوفيد-19 الوطنية. يقوم منفذ إحصاء النساء بإتاحة هذه البيانات حول تأثيرات كوفيد-19 والاستجابات له. وأجريت تقييمات سريعة لأثر النوع الاجتماعي في الصين وإكوادور وجورجيا والأردن وليبيا وفلسطين وجنوب أفريقيا لتقييم الآثار الاقتصادية لكوفيد-19 على النساء العاملات في الاقتصادات الرسمية وغير الرسمية، وشمل ذلك رائدات الأعمال وصاحبات المشاريع الصغيرة والمتوسطة. بالشراكة مع الشركات المزودة خدمات الهواتف المحمولة من القطاع الخاص، قام المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في آسيا والمحيط الهادئ بتصميم وتنفيذ تقييم سريع للهواتف الذكية على أكثر من مليون شخص للتعرف على الأثر الاجتماعي والاقتصادي لكوفيد-19 في حياة النساء والرجال.

برامج التحفيز الاقتصادي المستجيبة للنوع الاجتماعي

تدعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة الحكومات، بما في ذلك في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ، لتصميم برامج التحفيز الاقتصادي الموجهة للنساء والعمالة غير الرسمية والشباب والشابات. كما طورت مصفوفة لتحليل الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية وحزم التعافي عبر أربعة أبعاد: التحفيز الاقتصادي واقتصاد السوق، وسبل العيش والحماية الاجتماعية، والخدمات العامة واقتصاد الرعاية، وتمكين أطر التمويل من جمع الموارد من أجل الإغاثة والإنعاش المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي. وتقوم، بالشراكة مع منظمة العمل الدولية، بإجراء تقييمات سريعة على العمالة للتأثيرات في النوع الاجتماعي، وتقدير احتياجات الاستثمار العام في قطاعي الصحة والرعاية ودعم تصميم حزم التحفيز الاقتصادي التي تستجيب لمنظور النوع الاجتماعي.

لدعوة لشبكات الأمان للحماية الاجتماعية الممتدة للنساء والأسر

تقدم هيئة الأمم المتحدة للمرأة المشورة للحكومات بشأن التدابير التي توفر الدخل للنساء اللاتي يتم تمثيلهن بشكل غير متناسب في القطاعات المتأثرة بسياسات الحجر الصحي والإغلاق، بما في ذلك من خلال توسيع برامج التحويلات النقدية وتقديم المشورة بشأن الشروط، وتعمل على تعزيز الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول لضمان قدرة النساء، بمن فيهن من تشغلن الوظائف غير الرسمية، على الوصول إلى الأموال والتحكم فيها. في الأردن، تعمل بالشراكة مع برنامج الغذاء العالمي لتوفير التحويلات النقدية المباشرة في مخيمات الأشخاص في وضع اللجوء باستخدام تكنولوجيا البلوك تشين، كما أنها تعمل مع الحكومات والجمعيات النسائية والشركاء لتسهيل وصول المرأة بالخطط الحكومية التي تستجيب للآثار الاقتصادية للجائحة وإثراء الوعي حولها.

عمليات الشراء المستجيبة لاعتبارات النوع الاجتماعي

في الوقت الذي تعطلت فيه سلاسل التوريد على إثر جائحة كوفيد-19 وأُجبر القطاعين العام والخاص على تنويع قاعدة الجهات الموردة الخاصة بهم، تدعو هيئة الأمم المتحدة للمرأة القطاعات الحكومية والخاصة إلى زيادة عمليات الشراء التي تستهدف الشركات المملوكة للنساء ودعم صاحبات المشاريع للوصول إلى فرص الشراء الجديدة. وفي جنوب أفريقيا، تدعم قاعدة بيانات الشركات المملوكة للنساء ممن تقدم الخدمات الأساسية التي تطلبها الحكومة. في مالي، تقوم بشراء السلع من المؤسسات والتعاونيات المملوكة للنساء لإعداد مجموعات لوازم البقاء للأشخاص المستضعفين من الجنسين. وفي السنغال، تدعم مصادر الحكومة لنقل الأغذية من منتجي الأرز من النساء.

دعم إنتاجية الأعمال المملوكة للنساء

تدعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة حكومات فيجي وجزر سليمان وفانواتو للحفاظ على الوظيفة الحيوية للأسواق وحماية البائعات والبائعين والعملاء. وفي جنوب أفريقيا، تعمل مع الحكومة لتوفير تصاريح للمزارعات لتوصيل الغذاء إلى الأسواق خلال فترة التباعد الجسدي. في غرب أفريقيا، لديها خدمة استشارية لإعادة تدريب النساء في سلاسل القيمة الزراعية لإنتاج الصابون وجل اليدين الكحولي. وفي ملاوي وأوغندا، توفر أيضًا معدات الصرف الصحي والنظافة والحماية للحد من تأثير كوفيد-19 في المواقع التي تعمل فيها المزارعات والعاملات غير الرسميات.

الدعوة مع القطاع الخاص

دأبت هيئة الأمم المتحدة للمرأة على دعم القطاع الخاص ونصرته للحفاظ على مسؤولياته تجاه المساواة المبنية على النوع الاجتماعي عند الاستجابة لجائحة كوفيد-19 في علاقاته مع الموظفات والموظفين والجهات الموردة والعملاء. يتم استخدام مبادئ تمكين المرأة، التي وضعتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة والاتفاق العالمي، كإطار لهذه الدعوة في جميع أنحاء العالم. تعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع واحدة من أكبر التكتلات الصناعية في تركيا، وتوظف 90.000 شخص، لإجراء تقييم من منظور النوع الاجتماعي لاستجابتها المؤسسية لجائحة كوفيد-19، كما أعدت مذكرات إرشادية وندوات عبر الإنترنت لتبادل أمثلة جيدة على الاستجابات التي تراعي فوارق النوع الاجتماعي لكوفيد-19 مع الشركات ورائدات الأعمال.

كتب هذا الموجز جايد كوشران وبوبو دايلو وسيمن قايم وأنورادا سيث (قسم التمكين الاقتصادي للمرأة في الأمم المتحدة) وسيلك ستاب (قسم أبحاث وبيانات النساء في الأمم المتحدة)، مع البيانات والإحصاءات بواسطة جانيت أزكونا (قسم أبحاث وبيانات هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وتحرير تارا باتريشيا كوكسون (ليدي سميث). ترجمة المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للدول العربية.

موارد إضافية

موارد الأمم المتحدة حول تبعات جائحة كوفيد-19 الاقتصادية على النساء

هيئة الأمم المتحدة للمرأة. 2020. " كوفيد-19 واقتصاد الرعاية: العمل الفوري والتحول الهيكلي من أجل الانتعاش المستجيب للنوع الاجتماعي". ملخص السياسة. هيئة الأمم المتحدة للمرأة، نيويورك.

هيئة الأمم المتحدة للمرأة. 2020. "إرشادات للعمل: دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة لضمان التعافي الاقتصادي من جائحة كوفيد-19 بشكل شامل ويراعي الفروق بين الجنسين." إحاطة بشأن الإجراءات. المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في آسيا والمحيط الهادئ، بانكوك.

هيئة الأمم المتحدة للمرأة. 2020. "مذكرة إرشادية للعمل: استجابة القطاع الخاص المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي لجائحة كوفيد-19 من أجل التعافي الاقتصادي العاجل والشامل." إحاطة بشأن الإجراءات. المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في آسيا والمحيط الهادئ، بانكوك.

هيئة الأمم المتحدة للمرأة. 2020. "معالجة آثار جائحة كوفيد-19 على العاملات المهاجرات." مذكرة توجيهية. هيئة الأمم المتحدة للمرأة، نيويورك.

هيئة الأمم المتحدة للمرأة. 2020. "المرأة كقوة دافعة للتعافي الاقتصادي المعجل والشامل بعد جائحة كوفيد-19 في آسيا والمحيط الهادئ". إحاطة بشأن الإجراءات. المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في آسيا والمحيط الهادئ، بانكوك.

هيئة الأمم المتحدة للمرأة. 2020. "التمكين الاقتصادي للمرأة وكوفيد-19: لقطة من استجابة الأمم المتحدة للمرأة في الدول العربية". تحت المجهر، 13 نيسان/ أبريل. المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للدول العربية، القاهرة.

الأمم المتحدة. 2020 المسؤولية المشتركة، التضامن العالمي: الاستجابة للآثار الاجتماعية والاقتصادية لكوفيد-19. أذار/ مارس. الأمم المتحدة، نيويورك.

الأمم المتحدة. 2020. موجز السياسات: تأثير جائحة كوفيد-19 في النساء. نيسان/أبريل. الأمم المتحدة، نيويورك.

موارد أخرى لتقييم التبعات الاقتصادية لكوفيد-19 على النساء

جينتليني، المنافعي، دايل. 2020 "الحماية الاجتماعية والاستجابة لجائحة كوفيد-19 فيما يخص الوظائف: مراجعة في الوقت الحقيقي للتدابير القطرية."

(صندوق النقد الدولي). 2020. "استجابات فيما يخص السياسات لجائحة كوفيد-19: متتبع السياسات".

WIEGO (المرأة في العمل غير الرسمي: العولمة والتنظيم). 2020. "تأثير تدابير الصحة العامة على سبل عيش وصحة العمالة غير الرسمية". نيسان/ أبريل.

الحواشي

1. WHO 2020.
2. ILO 2020.
3. Georgieva 2020.
4. Ghosh 2020.
5. Berglöf and Farrar 2020; Roubini 2020; Haussmann 2020.
6. UNCTAD 2020.
7. See, for example, Antonopoulos 2009; Elson 2002; Ghosh 2010; Seguino 2010.
8. Gould and Wilson 2020; Women's Budget Group et al. 2020.
9. Sirleaf Market Women's Fund 2012.
10. Korkoyah and Wreh 2015.
11. Durant and Coke-Hamilton 2020.
12. ILO 2020.
13. Jeschke and Jespen 2011; Alon et al. 2020.
14. Hendriks 2019.
15. ILO 2018a.
16. Ibid.
17. Alfers 2020.
18. Boniol et al. 2019.
19. UN Women 2020.
20. OECD 2019.
21. UN Women 2019a.
22. ITU 2019.
23. UN Women 2019b.
24. GSMA 2019.
25. Gelb et al. 2020.
26. Gentilini et al. 2020; IMF 2020a.
27. Preliminary findings of analysis of data from Hale et al. 2020.
28. Gentilini et al. 2020.
29. Ibid.
30. Ibid.
31. ILO 2018b.
32. Royal Decree Law 8/2020, 17 March 2020.
33. WIEGO 2020.
34. Italy, Mexico, Pakistan, Portugal, Viet Nam and Zimbabwe, as of 17 April 2020, according to IMF 2020a.
35. Ibid.
36. New York State Office of Children and Family Services 2020.
37. Gentilini et al. 2020.
38. Ibid.
39. UN Women 2019b; Nice-Matin 2020; Government of Pakistan 2020.
40. UNCTAD 2020.
41. United Nations 2020.
42. Jerving 2020.
43. Blau and Currie 2004; Clark et al. 2019; Del Boca 2015.
44. De Henau et al. 2019.
45. Odendahl and Springford 2020.
46. IFC 2017.
47. Elson 2010; Hawai'i State Commission on the Status of Women, Department of Human Services 2020.
48. Hartzenberg 2020.
49. Plan International 2015.
50. Giannini and Albrectsen 2020.
51. Powers and Azzi-Huck 2016.
52. Keen and Cracknell 2017.
53. Women's Budget Group 2016.
54. For a distributional assessment of the United Kingdom's response to COVID-19, see Women's Budget Group 2020.
55. Scottish Government 2020.
56. Munevar 2020.
57. G20 2020; IMF 2020b.
58. UNCTAD 2020.
59. Committee on Economic, Social and Cultural Rights, 2000, para. 40

المصادر

Replacement — and More Protections." WIEGO (Women in the Informal Economy: Globalizing and Organizing), 23 March.

Alon, T.A., M. Doepke, J. Olmstead-Rumsey and M. Tertilt. 2020. "The Impact of COVID-19 on Gender Equality." Working Paper 26947. National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Antonopoulos, R. 2009. "The Current Economic and Financial Crisis: A Gender Perspective." Working Papers Series No. 562. Levy Economics Institute of Bard College, Annandale-on-Hudson, NY.

Berglöf, E. and J. Farrar. 2020. "The Covid 19 Pandemic: A Letter to G20 leaders." VOX: CEPR Policy Portal. Centre for Economic Policy Research, 26 March.

Blau, D.M. and J. Currie. 2004. "Preschool, Day Care, and Afterschool Care: Who's Minding the Kids." NBER Working Paper 10670. National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Boniol, M., M. McIsaac, L. Xu et al. 2019. "Gender Equity in the Health Workforce: Analysis of 104 Countries." Health Workforce Working Paper 1. World Health Organization, Geneva, March.

CDC (Centers for Disease Control and Prevention). 2020. "Characteristics of Health Care Personnel with Covid-19 – United States, February 12-April 9, 2020." Morbidity and Mortality Weekly Report 2020 69: 477-481.

Clark, S., C.W. Kabiru, S. Laszio and S. Mathuri. 2019. "The Impact of Childcare on Poor Urban Women's Economic Empowerment in Africa." Demography 56: 1247-1272.

Committee on Economic, Social and Cultural Rights. 2000. "General Comment No. 14: The Right to the Highest Attainable Standard of Health (Art. 12)." E/C.12/2000/4.

De Henau, J., D. Budlender, F. Filgueira et al. 2019. "Investing in Free Universal Childcare in South Africa, Turkey and Uruguay: A Comparative Analysis of Costs, Short-term Employment Effects and Fiscal Revenue." Discussion Paper Series No. 28. UN Women, New York.

Del Boca, D. 2015. "The Impact of Child Care Costs and Availability on Mothers' Labor Supply." ImPRoVE Working Paper No. 15/05. Herman Deleeck Centre for Social Policy, University of Antwerp.

Durant, I. and P. Coke-Hamilton. 2020. "COVID-19 Requires Gender-Equal Responses to Save Economies." UNCTAD (United Nations Conference on Trade and Development), Geneva, 1 April.

Elson, D. 2002. "International Financial Architecture: A View from the Kitchen." Femina Politica: Zeitschrift für Feministische Politikwissenschaft 11(1): 26-37.

_____. 2010. "Gender and the Global Economic Crisis in Developing Countries: A Framework for Analysis." Gender & Development 18(2): 201-212.

G20. 2020. "Communiqué: G20 Finance Ministers and Central Bank Governors Meeting." 15 April.

Georgieva, K. 2020. "Confronting the Crisis: Priorities for the Global Economy." Statement by the Managing Director, International Monetary Fund (IMF), 9 April.

Gelb, A., A. Mukherjee and K. Navis. 2020. Citizens and States: How Can Digital ID and Payments Improve State Capacity and Effectiveness? Washington, DC: Center for Global Development.

Gentilini, U., M. Almenfi and P. Dale. 2020. "Social Protection and Jobs Responses to COVID-19: A Real-Time Review of Country Measures."

Ghosh, J. 2010. "Financial Crisis and the Impact on Women." Development 53: 381-385.

_____. 2020. "The COVID 19 Debt Deluge." Project Syndicate, 16 March.

هيئة الأمم المتحدة للمرأة
شرق شارع 42 220
نيويورك، نيويورك10017، الولايات المتحدة الأمريكية
هاتف: 4400-781-646
رقم الفاكس: 4444-781-646

www.unwomen.org
www.facebook.com/unwomen
www.twitter.com/un_women
www.youtube.com/unwomen
www.instagram.com/unwomen

Giannini, S. and A.-B. Albrectsen. 2020. "COVID-19 School Closures around the World Will Hit Girls Hardest." UNESCO (United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization) and Plan International, 31 March.

Government of Pakistan. 2020. "Ehsaas Emergency Cash" Pakistan.

Gould, E. and V. Wilson. 2020. "Black Workers Face Two of the Most Lethal Preexisting Conditions for Coronavirus—Racism and Economic Inequality." Economic Policy Institute, June.

GSMA. 2019. *Connected Women: The Mobile Gender Gap Report 2019.* London: GSMA.

Hale, T., S. Webster, A. Petherick, T. Phillips and B. Kira. 2020. "Oxford COVID-19 Government Response Tracker." Blavatnik School of Government, University of Oxford.

Hartzenberg, T. 2020. "COVID-19 in Africa: Some Reflections on Trade Matters." Trade for Development News, Enhanced Integrated Framework (EIF), 9 April.

Haussmann, R. 2020. "Flattening the COVID 19 Curve in Developing Countries." Project Syndicate, 24 March.

Hawai'i State Commission on the Status of Women Department of Human Services. 2020. Building Bridges, Not Walking on Backs: A Feminist Economic Recovery Plan for COVID-19. Hawai'i, 14 April.

Hendriks, S. 2019. "Banking on the Future of Women: Digital Financial Services Are Cutting out the Middleman to Equalize Opportunity." Finance & Development 56(1): 24-25.

IFC (International Finance Corporation). 2017. *Investing in Women: New Evidence for the Business Case.* Washington, DC: IFC.

ILO (International Labour Organization). 2018a. *Women and Men in the Informal Economy.* Geneva: ILO.

_____. 2018b. "Entrepreneurship Development Interventions for Women Entrepreneurs: An Update on What Works." Issue Brief No. 7, January.

_____ 2020 "ILO Monitor: COVID-19 and the World of Work. Second Edition – Updated Estimates and Analysis." 7 April.

IMF (International Monetary Fund). 2020a. "IMF Executive Board Approves Immediate Debt Relief for 25 Countries." Press Release No. 20/151, 13 April.

_____. 2020b. "Policy Responses to COVID-19: Policy Tracker." Website.

ITU (International Telecommunication Union). 2019. Measuring Digital Development: Facts and Figures 2019. Geneva: ITU.

Jerving, S. 2020. "Cash Transfers Lead the Social Assistance Response." DEVEX, 14 April.

Jeschke, J. and M. Jespen. 2011. "The Economic Crisis: Challenge or Opportunity for Gender Equality in Social Policy Outcomes? A Comparison of Denmark, Germany and the UK." Working Paper 2011.04. European Trade Union Institute, Brussels.

Keen, R. and R. Cracknell. 2017. "Estimating the Gender Impact of Tax and Benefits Change." House of Commons Library Briefing Paper No. SN06758, 18 December.

Korkoyah Jr., D.T. and F.F. Wreh. 2015. "Ebola Impact Revealed: An Assessment of the Differing Impact of the Outbreak on Women and Men in Liberia." UN Women, Oxfam, Liberia Ministry of Gender, Children, and Social Protection, July.

Munevar, D. 2020. "COVID-19 and Debt in the Global South: Protecting the Most Vulnerable in Times of Crisis." Eurodad, 26 March.

New York State Office of Children and Family Services. 2020. "Governor Cuomo Announces $30 Million in Child Care Scholarships for Essential Workers." 23 April.

Nice-Matin. 2020. "Coronavirus: à Cannes, les commerçants font de la résistance en créant une plateforme de livraisons" 19 March.

Odendahl, C. and Springford, J. 2020. "Bold policies needed to counter the coronavirus recession". Centre for European Reform, 10 March 2020.

OECD (Organisation for Economic Cooperation and Development)/European Union. 2019. The Missing Entrepreneurs 2019: Policies for Inclusive Entrepreneurship. Paris: OECD Publishing.

Plan International. 2015. "Ebola Beyond the Health Emergency." Woking, UK: Plan International.

Powers, S. and K. Azzi-Huck. 2016. "The Impact of Ebola on Education in Sierra Leone." World Bank Blogs, 4 May.

Roubini, N. 2020. "A Greater Depression?" Project Syndicate, 24 March.

Scottish Government. 2020. "Coronavirus (COVID-19): Framework for Decision Making." 23 April.

Seguino, S. 2010. "The Global Economic Crisis, Its Gender and Ethnic Implications, and Policy Responses." Gender & Development 18(2): 179-199.

Sirleaf Market Women's Fund. 2012. "'God First, Second the Market': A Case Study of the Sirleaf Market Women's Fund of Liberia." Sirleaf Market Women's Fund, Monrovia and New York, July.

UN Women (United Nations Entity for Gender Equality and Women's Empowerment). 2019a. "Innovation for Gender Equality." Brochure. UN Women, New York.

_____. 2019b. "Leveraging Digital Finance for Gender Equality and Women's Empowerment." Working Paper. UN Women, New York.

_____. 2020. "COVID-19: Emerging Gender Data and Why It Matters." Women Count website.

UNCTAD (United Nations Conference on Trade and Development). 2020. "The Covid-19 Shock to Developing Countries: Towards a 'Whatever It Takes' Programme for the Two-thirds of the World's Population Being Left Behind." March.

United Nations. 2020. "COVID-19 and Human Rights: We Are All in This Together." April.

WHO (World Health Organization). 2020. "Coronavirus Disease (COVID-19) Situation Dashboard." 3 May.

WIEGO (Women in the Informal Economy: Globalizing and Organizing). 2020. "Impact of Public Health Measures on Informal Workers' Livelihoods: Rapid Assessment." April.

Women's Budget Group. 2016. "The Impact on Women of the 2016 Budget."

_____. 2020. "Crises Collide: Women and Covid-19." April.

Women's Budget Group et al. 2020. "BAME Women and Covid-19 – Research Evidence." June.